

Distr.: General  
28 March 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

طلب إدراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والستين

منح جماعة المحيط الهادئ مركز المراقب لدى الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة

عملاً بالمادة ١٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفني أن أطلب إدراج  
بند معنون "منح جماعة المحيط الهادئ مركز المراقب لدى الجمعية العامة" في جدول الأعمال  
المؤقت للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

ووفقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفق طيه مذكرة توضيحية  
(انظر المرفق الأول) ومشروع قرار (انظر المرفق الثاني).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) بيتر تومسون

السفير

الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة



## المرفق الأول

### مذكرة توضيحية

#### ١ - جماعة المحيط الهادئ تستوفي المعايير القانونية للحصول على مركز المراقب الدائم لدى الجمعية العامة

في المقرر ٤٩/٤٢٦، المتخذ بدون تصويت بناءً على توصية اللجنة السادسة، أحاطت الجمعية العامة علماً بالتقرير الشفوي المقدم إلى اللجنة السادسة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ من رئيس الفريق العامل المعني بمسألة وضع معايير لمنح مركز المراقب لدى الجمعية العامة، وقررت أن يقتصر منح مركز المراقب لدى الجمعية العامة في المستقبل على الدول والمنظمات الحكومية الدولية التي تُعنى في أنشطتها بمسائل تهم الجمعية العامة.

وجماعة المحيط الهادئ منظمة حكومية دولية مستقلة، أُنشئت في ٦ شباط/فبراير ١٩٤٧ بموجب الاتفاق المنشئ لهيئة جنوب المحيط الهادئ<sup>(١)</sup> (اتفاق كانبيرا). وتتخذ المنظمة مقراً لها في نومييا بكاليدونيا الجديدة، ولها مكتب إقليمي في سوبا بفيجي، وآخر في بوهنبي بولايات ميكرونيزيا الموحدة، إضافة إلى مكتب قطري في هونيارا بجزر سليمان.

ولقد أنشئت الجماعة أول الأمر بوصفها أداة لتعزيز التعاون والتكامل والتنمية في منطقة المحيط الهادئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ثم تطورت لتصبح منظمة إنمائية تقوم على المعارف العلمية والتقنية. ووفقاً لاتفاق كانبيرا، يتحدد موضوع الجماعة والهدف منها فيما يلي:

(أ) دراسة التدابير اللازمة للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان والأقاليم المنتمية إلى الجماعة، لاسيما في مجالات الزراعة (بما في ذلك تربية الحيوانات) والاتصالات والنقل ومصايد الأسماك والحراجه والصناعة والعمالة والتسويق والإنتاج والتجارة والمالية والأشغال العامة والتعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، وتنسيق الخدمات التي تؤثر في تلك الحقوق، متى لزم ذلك، وصياغة تلك التدابير وإصدار التوصيات الرامية إلى إعمالها؛

(١) غُيّر اسم المنظمة رسمياً من "هيئة جنوب المحيط الهادئ" إلى "جماعة المحيط الهادئ" في عام ١٩٩٧ مراعاة لتوسع نطاق العضوية في الجماعة، حيث أصبحت تشمل بلداناً وأقاليم في كل من شمال المحيط الهادئ وجنوبه. وقد تأكد الأثر القانوني لتغيير اسم المنظمة بقرار اتخذته المؤتمر الثامن لجماعة المحيط الهادئ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(ب) تمويل البحث وتيسيره في الميادين التقنية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان والأقاليم المنتمية إلى الجماعة، وكفالة أقصى ما يمكن من التعاون والتنسيق بين هيئات الأبحاث؛

(ج) إصدار التوصيات المتعلقة بتنسيق المشاريع المحلية ذات الأهمية الإقليمية في أي مجال من المجالات المذكورة في الفقرتين الفرعيتين أعلاه، وتقديم المساعدة التكنولوجية بالاعتماد على قدرات لا تكون متاحة لدى أي بلد أو إقليم عضو بمفرده؛

(د) تزويد الحكومات المشاركة بالمعلومات والمشورة والمساعدة التقنية (بما في ذلك ما يتعلق منها بالمواد الإحصائية وغيرها)؛

(هـ) تعزيز التعاون مع الحكومات غير المشاركة ومع المنظمات غير الحكومية ذات الطابع العام أو شبه العامة التي تشاطر الجماعة نفس الاهتمامات على صعيد المنطقة وفي أمور تقع ضمن اختصاصات الجماعة؛

(و) توجيه استفسارات إلى الحكومات المشاركة بشأن المسائل التي تدخل ضمن اختصاص الجماعة؛

(ز) تقديم التوصيات بشأن إنشاء هيئات مساعدة وفرعية، وبشأن أنشطة هذه الهيئات.

وفي هذا السياق، تُنشط بالجماعة ولاية غير محدودة من حيث مضمونها القطاعي. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحاجة الماسة إلى العمل في إطار من التعاون تجنباً لتكرار الدور الذي تضطلع به الوكالات الإقليمية والدولية الأخرى العاملة في منطقة المحيط الهادئ، أو التعدي على ذلك الدور، تركز المنظمة عملها، في إطار سعيها إلى مساعدة شعوب المحيط الهادئ على تحقيق أهدافها الإنمائية، على القطاعات التي تتمتع فيها بخبرة فنية واسعة، ومن ثم يكون لها فيها امتياز نسبي.

والقطاعات التي يشملها عمل الجماعة في الوقت الراهن هي الزراعة، وتربية الأحياء المائية، والثقافة، والتعليم، والطاقة، ومصايد الأسماك، والحراجة، والقضايا الجنسانية، وعلوم الأرض، والصحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأعمال التخطيط والتقييم المتعلقة بالبنى الأساسية، وتطوير وسائط الإعلام، والنقل (البحري والجوي)، والإحصاءات، والديمقراطية، والمياه والصرف الصحي، والشباب. ويتناول جزء كبير من عمل الجماعة أيضاً مجالات شاملة من ضمنها التكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والأمن الغذائي، وحقوق الإنسان، وتحليل السياسات وإسداء المشورة بشأنها. وتقوم الجماعة

في جميع القطاعات والميادين المذكورة أعلاه بإسداء المشورة التقنية القائمة على المعرفة دعماً للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المستفيدة من خدمات الجماعة.

## ٢ - العضوية

أنشئت الجماعة في عام ١٩٤٧ على يد ستة أعضاء مؤسسين<sup>(٢)</sup>، ثم توسعت عضوية الجماعة لتشمل ٢٦ عضواً، حيث أصبحت تضم ٢٢ من البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، إضافة إلى الأعضاء المؤسسين الأربعين<sup>(٣)</sup>: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وبولينيزيا الفرنسية، وتوفالو، وتو كيانو، وتونغا، وجزر بيتكيرن، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وجزر ماريانا الشمالية، وساموا، وساموا الأمريكية، وغوام، وفانواتو، وفرنسا، وفيجي، وكاليدونيا الجديدة، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيوزيلندا، ونيوي، واليسوفوتونا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وتضم الجماعة أعضاء من الدول ذات السيادة ومن الأقاليم غير ذات السيادة<sup>(٤)</sup>.

ولقد ظلت العضوية في الجماعة مستقرة منذ عام ١٩٨٣، إذا استثنينا انسحاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في عام ١٩٩٤ ثم في عام ٢٠٠٤. بيد أن الاهتمام زاد على مدى العقد الماضي بالانضمام إلى الجماعة وبغيره من أشكال الشراكة معها. وبالنظر إلى الرغبات المعبر عنها للحصول على العضوية الكاملة وصفة العضو المنتسب ومركز المراقب، وغيرها من أشكال الشراكة، كلف المؤتمر الثامن لجماعة المحيط الهادئ، الذي عُقد في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الأمانة بأن تقوم، بالتعاون مع فريق عامل، بوضع سياسة موسعة تتعلق بالعضوية ومركز المراقب بهدف الاستجابة لهذه الطلبات. وستتيح أحكام هذه السياسة للجماعة، على المدى القصير، مواصلة المناقشات الجارية حالياً مع تيمور-ليشتي والاتحاد الأوروبي بشأن مسألة العضوية في المنظمة.

(٢)

أستراليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) انسحبت هولندا في عام ١٩٦٢. وانسحبت المملكة المتحدة في عام ١٩٩٤، وعادت فانضمت في عام ١٩٩٨، ثم انسحبت مرة أخرى في عام ٢٠٠٤.

(٤) اعترف لجميع البلدان والأقاليم بالمساواة في عضويتها بالمنظمة بقرار اتخذته مؤتمر جنوب المحيط الهادئ الثالث والعشرون الذي عُقد في سيابان، جزر ماريانا الشمالية، في عام ١٩٨٣. وأعاد المؤتمر الثامن لجماعة المحيط الهادئ، الذي عُقد في ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تأكيد المساواة في العضوية بين جميع أعضاء الجماعة الحاليين، وذلك بموجب قرار اتخذته المؤتمر.

وتموّل المنظمة من المساهمات السنوية لأعضائها من الدول والأقاليم، بالإضافة إلى الأموال الواردة من الأطراف الخارجية، من جهات مانحة وشركاء وأصحاب مصلحة، لفائدة برامج و/أو مشاريع محددة.

### ٣ - المؤسسات والهيكل التنظيمي

للجماعة هيكل تنظيمي من ثلاثة مكونات، هي الأمانة، ولجنة ممثلي الحكومات والإدارات، ومؤتمر جماعة المحيط الهادئ.

ويُعد مؤتمر جماعة المحيط الهادئ أعلى هيئة مقررة في المنظمة، ويجتمع مرة كل سنتين. والمؤتمر مكلف بوضع سياسات المنظمة وأنظمتها، إما بمبادرة تلقائية منه، وإما استجابة لتوصيات بإدخال تغييرات تقدمها الأمانة من طريق لجنة ممثلي الحكومات والإدارات. وقرارات المؤتمر يمكن أن تكون ملزمة للأعضاء من الناحية القانونية، في حين تُعد توصياته تعبيراً عن إرادة الأعضاء السياسية لتنفيذ سياسات معينة. ويعين المؤتمر أيضاً المدير العام للمنظمة ويتولى تقييم أدائه. والمؤتمر هو الهيئة الوحيدة في الجماعة المخولة بالبت في طلبات العضوية في المنظمة.

وفي السنوات التي لا ينعقد فيها المؤتمر، تجتمع لجنة ممثلي الحكومات والإدارات، وهي لجنة جامعة تابعة للمؤتمر، للبت في برنامج عمل الجماعة وأمور إدارتها.

والأمانة هي الجهاز التنفيذي للمنظمة وتتولى المسؤولية عن التنفيذ اليومي لبرنامج عمل المنظمة. ويرأس الأمانة مدير عام يعينه المؤتمر. ويساعد المدير العام فريق مؤلف من ٦٠ من الموظفين المدنيين الدوليين وموظفي الدعم. وتعمل الأمانة بلغتين رسميتين، هما: الإنكليزية والفرنسية.

وتنقسم الأمانة إلى مديرية للشؤون التنفيذية والإدارية، يرأسها نائب المدير العام، ومديرية برامج، يرأسها أيضاً نائب المدير العام. وللمدير العام نائب ثالث يمثل في المكتب الإقليمي في سوفافيجي.

وتتولى مديرية الشؤون التنفيذية والإدارية المسؤولية عن جميع الخدمات المؤسسية في المنظمة، وهي: الإدارة، والمالية، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والترجمة الشفوية والترجمة التحريرية، والمكتبة والمنشورات. ويشكل المكتب الإقليمي لشمال المحيط الهادئ، الكائن في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ومكتبه القطري في جزر سليمان، جزءاً من المديرية أيضاً.

وتسهر الأمانة على تنفيذ برامج الجماعة من خلال سبع شعب متخصصة تابعة لمديرية البرامج وتُعنى بالمجالات التالية:

- (أ) علوم الأرض التطبيقية والتكنولوجيا التطبيقية؛
- (ب) التعليم والتدريب والتنمية البشرية؛
- (ج) التنمية الاقتصادية؛
- (د) مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والنظم الإيكولوجية البحرية؛
- (هـ) موارد الأرض؛
- (و) الصحة العمومية؛
- (ز) تسخير الإحصاءات لأغراض التنمية.

ويقوم المرفق المستقل للعمل الاستراتيجي والسياسات والتخطيط بتقديم الدعم في كافة الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة، مع التركيز بصفة خاصة على أولويات الأعضاء والعمل الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي والدولي عن طريق التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف مع الأعضاء والشركاء المانحين والجهات المعنية الأخرى.

#### ٤ - المزايا المتبادلة لمنح الجماعة مركزَ المراقب لدى الجمعية العامة

تسهم المنظمة بمختلف الأنشطة التي تقوم بها في النهوض على نحو عملي بالعديد من أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها، ولا سيما ما يتعلق منها بالتحديات الراهنة في مجال التنمية على الصعيد الدولي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وستواصل الجماعة، انسجاماً مع برنامج عملها للسنوات المقبلة، التركيز على مساعدة شعوب المحيط الهادئ على تحقيق أهدافها الإنمائية، وعلى ضمان مراعاة خطة التنمية الدولية للتحديات التي تواجهها البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ. وبالنظر إلى الدور المحوري الذي ستضطلع به الجماعة في منطقة المحيط الهادئ، سواء في المساعدة على صياغة موقف المنطقة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أو في تنفيذ الخطة على الصعيد القطري، فإن زيادة التفاعل مع الجمعية العامة سيكون أمراً مفيداً للجانبين.

وتشارك العديد من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها في أنشطة الجماعة، إما بصفة مراقب، أو مشارك في التنظيم، أو بموجب علاقات شراكة، أو بناء على دعوات توجه لها للمشاركة في اجتماعات معينة (من هذه الوكالات والهيئات، مثلاً، منظمة الأمم المتحدة

الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية).

وبالنظر إلى المستوى الذي وصل إليه التعاون القائم بالفعل بين الجماعة ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، واعتباراً للولاية الموسعة المسندة للجماعة في مجال التنمية في منطقة المحيط الهادئ، فإن منح الجماعة مركز المراقب لدى الجمعية العامة سيعزز العلاقات بين الأمم المتحدة والجماعة، وسيفتح الفرص لزيادة التعاون في المستقبل لما فيه مصلحة الجانبين.

## المرفق الثاني

### مشروع قرار

### منح جماعة المحيط الهادئ مركز المراقب لدى الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة المحيط الهادئ،

١ - تقر أن تدعو جماعة المحيط الهادئ إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

---